

كساد الأسهم المصرية رغم رخص أسعارها

تفاقت مخاوف الأوساط الاقتصادية من تراجع مردود البورصة المصرية وفقدانها بريقها، في ظل تراجع الإقبال عليها رغم انخفاض أسعارها، في وقت تزداد فيه المخاوف من شح السيولة وغياب الطروحات الحكومية الواعدة.

القاهرة - أشار تراجع البورصة المصرية الشكوك حول جدوى البرامج الحكومية لدعم طروحات البورصة بأفاق وإعادة نظراً لفقدان عدد كبير من المستثمرين الأجانب وازدياد الدعوات إلى هيكلة الشركات. وأفادت أحدث البيانات عن الموقع الرسمي للبورصة المصرية بأنها سجلت تداولات بنحو 46.254 مليار ورقة تداول منذ بداية العام حتى نهاية نوفمبر الماضي، حيث سجلت انخفاضاً من 60.771 مليار في 2018 ونحو 77.946 مليار في 2017. وكانت الحكومة المصرية قد كشفت في مارس الماضي عن عزمها طرح حصص أقلية في 23 شركة بالبورصة في إطار برنامج لجمع 80 مليار جنيه (حوالي 4.98 مليار دولار) في غضون 24 إلى 30 شهراً. ولكن من نحو 21 شهراً منها ولم تطرح الحكومة فيها سوى نحو 4.5 بالمائة من أسهم الشركة الشرقية للذخان في وقت سابق من العام الجاري. ونسبت رويترز إلى منى مصطفى، مديرة التداول في "عربية أون لاين"، قولها إن "المنتجات لدينا قليلة والتنوع بها قليل والأسهم ذات السيولة قليلة والمستثمر المحلي فقد الثقة تماماً في البورصة والقائمين على المنظومة بشكل عام". وأضافت مصطفى "لدينا برنامج طروحات حكومي لأفهمه ولا نعلم توقيتها. ولدينا آلية بيع على المكشوف ولا أحد يعرف كيفية تطبيقها". ويرى خبراء أن استراتيجية الحكومة المصرية في البيع المكشوف لم تفض إلى نتيجة إيجابية بل دفعتها نحو الخسارة مما يستدعي وضع برامج جديدة لعمل البورصة وإلغاء الضريبة على السوق نظراً لعدم وجود تداولات. وتراجع رأس المال السوقي للبورصة من 824.9 مليار جنيه في 2017 إلى 749.7 مليار جنيه في 2018 وإلى 705.1 مليار جنيه منذ بداية العام الحالي. وحاولت مصر التسويق ليورصتها من خلال آلية البيع على المكشوف بما يتيح اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، لكن حتى الآن لم تتعد العمليات المنفذة العشرات وسط عدم معرفة المتعاملين ولا حتى بعض العاملين بشركات السمسرة كيفية العمل بالآلية. وقال وائل عنبة، رئيس مجلس إدارة شركة رويال لتداول الأوراق المالية، "السوق احترقت... وأسواق الناس احترقت والاحتكاك أخذ أسواق الناس وأخرجها من السوق". ودخلت شركتان من القطاع الخاص سوق الأسهم هذا العام، إذ طرحت فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، أكبر شركة مدفوعات إلكترونية في مصر، 36 بالمائة من أسهمها في البورصة في أغسطس الماضي ولاقى إقبالاً كثيفاً من المستثمرين. وطرحت راميدا للأدوية نحو 49 بالمائة من أسهمها في بورصة مصر



منى مصطفى
لدينا برنامج طروحات حكومي لأفهمه ولا نعلم توقيتها

وأشار عنبة
الأفراد هم من تكبدوا الخسائر، وبالتالي لن يضحوا سيولة جديدة

ومنذ بداية العام حتى نهاية الأسبوع الماضي شهدت بعض الأسهم الكبرى تراجعاً كبيراً، فقد هبط سهم حديد عن نحو 38 بالمائة وهبط سهم سيدي كرير للبتروكيماويات أكثر من 44 بالمائة.

وقال إبراهيم النمر، من شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية، "من المفترض عندما تكون السوق رخيصة أن يزداد الإقبال على الشراء ولكن لدينا في الحقيقة عكس ذلك، فالسوق رخيصة ولا توجد رغبة في الشراء". ورغم رخص سدوات البورصة المصرية مقارنة بأسواق المنطقة فقد قل الإقبال عليها، ويعكس انخفاض أحجام وقيم التداول زهد المستثمر وعدم رغبته في الشراء.

وعانت السوق المصرية أيضاً من توجيه المستثمرين العرب السيولة صوب طرح أرامكو في وقت سابق من الشهر الحالي والذي شهد زخماً كبيراً نظراً للإقبال المكثف عليها من المستثمرين الأجانب. وقال عمرو الألفي، رئيس البحوث في شركة شعاع لتداول الأوراق المالية، إن "الناس متخوفون منذ سبتمبر الماضي في ظل تغطية المراكز المكشوفة التي حدثت... طرح أرامكو أيضاً سحب سيولة المستثمرين العرب من بورصة مصر، السوق لا تعكس أي شيء إيجابي ولا حتى انخفاض الفائدة".



البورصة تتكبد خسائر

الكويت تخفض استثمارات خطة التنمية



تحديات تواجه تنفيذ المشاريع

وكشفت الحكومة الكويتية عن تراجع كبير في اعتمادات السنة الحالية لخطة التنمية التي بدأت في يوليو الماضي، وأكدت البيانات التي عرضتها أمس تراجع نسبة الإنجاز بشكل ملحوظ في النصف الأول من تلك الخطة. وأوضح أن خطة التنمية 2019-2020 تتضمن أيضاً خمسة مشاريع لم تبدأ بعد تمثل نسبة 4 بالمائة، في حين تم إنجاز 3 مشاريع تمثل نسبة 2 بالمائة ومشروع واحد بلغ مرحلة التسليم يمثل نسبة واحد بالمائة. وذكر مهدي أن إجمالي الإنفاق على مشاريع الخطة الحالية بلغ نحو مليار دولار، انخفاضاً من نحو 6.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من الخطة السابقة 2018-2019. وأوضح أن نسبة المشاريع التي دخلت في المرحلة التنفيذية في خطة التنمية 2019-2020 تراجعت إلى 56 بالمائة من نحو 75 مشروعاً تمثل 56 بالمائة دخلت حيز التنفيذ.

وكشفت الأمين العام للمجلس عن حجم التحديات التي واجهت تنفيذ المشاريع، والتي قال إنها بلغت 581 تحدياً بينها 212 تحدياً إدارياً و104 تحديات مالية و161 تحدياً فنياً و85 تحدياً لدى جهات رقابية و19 تحدياً لأسباب تشريعية. وأشار إلى أن المجلس تمكن من حل 465 تحدياً تمثل نسبة 80 بالمائة من إجمالي التحديات التي واجهت تنفيذ تلك المشاريع. وذكر أن عدد المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية الحالية بلغ 22 مشروعاً



خالد مهدي
إجمالي الإنفاق على مشاريع الخطة الحالية بلغ نحو ملياري دولار

وكشفت الحكومة الكويتية عن تراجع كبير في اعتمادات السنة الحالية لخطة التنمية التي بدأت في يوليو الماضي، وأكدت البيانات التي عرضتها أمس تراجع نسبة الإنجاز بشكل ملحوظ في النصف الأول من تلك الخطة.

وأوضح أن خطة التنمية 2019-2020 تتضمن أيضاً خمسة مشاريع لم تبدأ بعد تمثل نسبة 4 بالمائة، في حين تم إنجاز 3 مشاريع تمثل نسبة 2 بالمائة ومشروع واحد بلغ مرحلة التسليم يمثل نسبة واحد بالمائة.

وقال الأمين العام للمجلس خالد مهدي، في مؤتمر صحافي عقده أمس للإعلان عن نتائج تقرير المتابعة للنصف الأول من الخطة، إن إجمالي عدد المشاريع المدرجة فيها بلغ 135 مشروعاً بينها 51 مشروعاً تمثل نسبة 38 بالمائة لا تزال في المرحلة التحضيرية مقابل 75 مشروعاً تمثل 56 بالمائة دخلت حيز التنفيذ.

الأموال الساخنة تهرب من أخطار الاقتصاد التركي

المكاسب التي حققتها أسواق المال حبر على ورق

فدون إيجاد محفز جديد، سيكون من الصعب إيجاد سبب منطقي لجذب الأجانب إلى استثمار معظم أرباحهم في الأوراق المالية، التي يمتصها اللاعبون المحليون. إذا نظرنا إلى القضية من منظور أوسع، يمكن أن نسمي الوضع الذي نتحدث عنه بأزمة الأموال الساخنة. بالتأكيد المستثمر الأجنبي لا يقوم بمبيعات ضخمة من شأنها هز أسواق البلاد، لكن محفظته المالية تواصل الانكماش بشكل منتظم في تركيا، والأهم من ذلك، هو أنه لا تكاد توجد تدفقات مالية جديدة تدخل البلاد، وهو ما يجعل من المستحيل جني الأموال من حيث ديناميات السوق.

هذا الوضع يجعل المكاسب التي حققها المستثمر المحلي عبارة عن ثروة مجمدة على الورق فقط بسبب نقص السيولة والطلب. ويعني ذلك أن تركيا فقدت تدفق الأموال الساخنة إليها، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي شهدت انخفاضاً سريعاً في السنوات الخمس الماضية، وتكاد تكون معدومة، باستثناء زيادة رأس مال الشركات الحالية والمشتريات العقارية، في وقت بدأت تظهر فيه وفرة المال في جميع أنحاء العالم.

تلك حقيقة خطيرة في ظل كون تدفق الأموال من الخارج لا يزال يتضمن أهمية كبيرة من أجل خروج تركيا من أزماتها الاقتصادية وإمكانية نموها. يكفينا فقط عرض بعض الأرقام المثيرة مثل التغيير الكبير لهوية المستثمرين في السندات التركية مقارنة بما كانت عليه قبل عامين. ففي سبتمبر 2017 كان المستثمرون الأجانب يملكون 35 مليار دولار أو 21 بالمائة من إجمالي الدين المحلي للخزانة التركية البالغ 162 مليار دولار، لكنها تراجعت إلى 15.7 مليار دولار الأسبوع الماضي، أي اقتربت من حاجز 10 بالمائة فقط، وهي مستويات قياسية متدنية منذ الأزمة المالية الكبيرة عام 2001. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأسهم التركية رغم أن المؤشر الرئيسي بلغ أعلى مستوياته منذ بداية العام الماضي. فقد تراجعت ملكية الأجانب في البورصة التركية إلى 62 بالمائة من نحو 67 بالمائة في بداية عام 2018. وهناك أسباب مهمة وملموسة تجعل المستثمرين المحليين غير سعداء بما حققوه من أرباح على الورق لأنهم مجبرون من قبل الحكومة على وضع أموالهم في سندات الضمان، وغير قادرين على وضع أرباحهم في جيوبهم. وبطبيعة الحال، فإن المستثمرين الأجانب الذين كانوا لا يستثمرون في تركيا من قبل حين كانت الأسعار منخفضة، سيكون احتمال شرائهم بهذه الأسعار المرتفعة ضعيفاً. وبالتالي من الواضح أن هذا يقضي على فرص حل سلسلة الأزمات الاقتصادية، وأزمات السياسة الخارجية والثقة في الاقتصاد التركي.

التي بلغت، فإن هذه الأرباح المسجلة على الورق فقط معرضة للذوبان. ولذلك فإن حتى أكثر اللاعبين الليبراليين في السوق التركية غاضبون من مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية التي تبقى التصنيف الائتماني لتركيا عند مستويات متدنية للغاية. وهم يصرون على أن تركيا تستحق زيادة تدريجية في تصنيفها الائتماني لجذب اهتمام المستثمرين الأجانب، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى الأوضاع الصعبة التي يعانون منها كل حسب موقعه.

يغادر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصهره براءت اليريق بارتفاع أسعار الأسهم وتراجع أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها منذ عامين ونصف العام. ويروجان بصورة ودية لا تعكس حقيقة الأمور بأي حال من الأحوال، في مسعى منهما لتحقيق مكاسب سياسية. أما في الواقع، فإن التطورات التي تشهدها أسواق المال، تنسف كافة الخطابات السياسية التي تحاول التأكيد على أن البلاد قادرة على تخطي الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها منذ سنوات. في حقيقة الأمر لا تزال هناك خلفية سوداء وراء هذا المشهد الإيجابي الذي كان سبباً في إطلاق النظام الحاكم والمستثمرين صيحات الفرح والسعادة، وهذه الخلفية السوداء تزداد وضوحاً بمرور الأيام. لا شك أن اهتمام المستثمرين الأجانب، الذي يعتبر مفتاح الخروج من أزمة الأسواق التركية، لا يزال غامضاً وغير واضح المعالم. فرغم تحقيق المستثمرين المحليين أرباحاً قياسية العام الماضي نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، إلا أن مكاسبهم تبقى مزلزلة دون وجود مستثمرين أجانب.

فطالما لم يات الأجانب لشراء السندات والأسهم بالأسعار المرتفعة

الأسواق التركية إلى هذا الوضع،